المكانة الديمغرافية ومسألة تراجع ساكنة المدينة العتيقة لتطوان: قراءة في خصائص وإيقاعات التطور السكاني بنسيج مغربي عتيق

The demographic position and the question of the decline of the inhabitants of the ancient city of Tetouan: a reading of the characteristics and rhythms of population development in an ancient Moroccan city

بلال الزروالي[1]، إلياس أردة[2]

[1]كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، zaroualib@gmail.com

[2]كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان (المغرب)، ilyass.arada@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/10 تاريخ القبول: 2020/08/16 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص: يمثل الوزن الديمغرافي بالمدن المغربية عاملا أساسيا من عوامل ديناميكيتها وعنصرا مفسرا لمجموعة من التحولات والتغيرات التي عرفتها على جميع الأصعدة (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمرانية). ومن الثابت أن وتيرة النمو السكاني وإن كانت تتميز –في عمومها- بارتفاعها وتباين مؤشراتها الديمغرافية بين مختلف المجالات الحضرية، فإنها على مستوى الأنسجة العتيقة (لاسيما المدن العتيقة)، تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها منفردة عن الأوساط الحاضنة لها. ومن المؤكد أن تراجع الحصيلة الديمغرافية لهذه الأنسجة، يمثل مظهرا مغايرا لحركية السكان بالأوساط الحضرية المغربية. عموما، نسعى من هذا المقال تسليط الضوء على تراجع الحصيلة الديمغرافية بالمدن العتيقة وارتباطه الوثيق بمجموع التحولات والإكراهات التي باتت تعرفها هذه الأنسجة من جهة، والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. وسنتخذ من المدينة العتيقة لتطوان كحالة للدراسة، لاسيما وأن هذه الأخيرة، عرفت منذ ثمانينيات القرن الماضي نزيفا ديمغرافيا قويا.

كلمات مفتاحية: تطوان، الدينامية السكانية، التساكن، تراجع السكان، نسيج عتيق.

Abstract: *The demographic weight of Moroccan cities is a fundamental factor in their dynamics and an explanation for a set of transformations and changes that have occurred at all levels (social, cultural, economic and urban). It is well established that the pace of population growth, although it is characterized - in general - by its high and the variability of its demographic indicators between the various urban areas, it is at the level of ancient tissues (especially the old cities), characterized by a set of characteristics that make them separate from the milieu incubating them. Certainly, the decline in the demographic outcome of these tissues represents a different aspect of the population movement in Moroccan urban areas. In general, we seek from this article to shed light on the decline in the demographic outcome in ancient cities and its close connection with the total of transformations and constraints that these tissues have become familiar with on the one hand, and the reasons behind this phenomenon. We will take the ancient city of Tetouan as a case study, especially since the latter has known since the eighties of the last century a strong demographic bleeding.*

Keywords *: Tetouan, population dynamics, settlement, declining population, an ancient city.*

المؤلف المرسل: بلال الزروالي، **الإيميل**: zaroualib@mail.com

1. مقدمة:

تبين المعطيات الإحصائية الأربعة الأخيرة بشكل واضح وجلي أن المدينة العتيقة لتطوان، شأنها في ذلك، شأن غالبية المدن العتيقة بالمغرب، تعرف منذ ما يزيد عن أربعة عقود من الزمن تراجعا ديمغرافيا ذي منحى تصاعدي. فإلى حدود سنوات السبعينيات، عرف النسيج المدروس، معدلات تزايد ديمغرافي مهمة نسبيا. وتعكس ذلك، نتائج إحصائي 1971 – 1982، والتي أتت لتؤكد أهمية النمو الديمغرافي التي تعرفه هذه المدينة (بلغ عدد السكان 36900 نسمة سنة 1971 لينتقل إلى 37419 نمسة سنة 1982)، غير أنه ابتداء من سنوات الثمانينيات، بدأت إيقاعات النمو تتميز ببطئها وتراجعها، مما بدا كمؤشر لظاهرة عكسية للتزايد الديمغرافي بهذا النسيج، والمتمثل في ظاهرة التراجع السكاني، والذي ارتبطت به مجموعة من التحولات على البنية السكانية والخصائص السوسيو-اقتصادية للمجتمع المدروس.

فما هي الخصائص الديمغرافية التي تميز المجتمع المدروس؟ وما هي مظاهر التراجع الديمغرافي وانعكاساته المجالية؟ وما الأسباب والآليات المتحكمة في تحديد إيقاعات النمو الديمغرافي بهذا المكون المجالي البالغ الأهمية؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات المركزية تقتضي القيام بدراسة استقصائية تاريخية لوظائفية المدينة ودورها في تحديد مسارات التطور (نمو / تراجع) الديمغرافي بالنسيج العتيق وتشكيل عناصر المجتمع وفئاته ومكوناته من جهة، وما خلفته عملية التحضر والتمدن السريع الذي عرفته مدينة تطوان (خاصة خلال فترة الحماية وما بعدها) في كسر التلاحم الوظيفي الذي ميز مكونات النسيج المدروس من جهة ثانية.

للإجابة على الإشكال المطروح، فقد عالجنا هذا الموضوع اعتمادا على مجموعة من المناهج العلمية التي تختلف أهميتها ودرجة حضورها ولكنها متكاملة فيما يعنينا. ويتعلق الأمر بـ: المنهجين الوصفي والمنهج الاستقرائي، بالإضافة إلى المقاربتين الإحصائية والتاريخية.

وقصد الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموضوعية، فقد اعتمدنا في إخراج هذه الدراسة على مجموعة من التقنيات والأدوات. ومن هذه الوسائل نذكر:

- ✓ **الدراسة البيبليوغرافية** بالاعتماد على مجموعة من الكتابات التاريخية حول مدينة تطوان في علاقتها بالموضوع المعالج؛
- ✓ **المعطيات الإحصائية للسكان والسكنى لسنوات**[1]:1982 و 1994 و 2004 و 2014؛
- ✓ **العمل الميداني المنجز بالمدينة العتيقة لتطوان أواخر**[2]سنة 2016 والذي شمل عينة إحصائية مكونة من 295 مسكن غطت مختلف أحياء المدينة (5% من المساكن بالمدينة العتيقة)؛
- ✓ **ترتيب وتحليل واستخلاص نتائج** تلك المعطيات المحصل عليها، باستعمال تقنيات البحث الجغرافي (الجدولة، العمل الخرائطي...).

2. الوضع السكاني في المدن العتيقة المغربية: الخصائص و اتجاهات التطور:

يتوفر المغرب على عدد مهم من الأنسجة العتيقة، تشكل المدن العتيقة أهم مكوناتها. وقد لعبت هذه المدن مجموعة من الوظائف الاقتصادية والدينية والاجتماعية، وتشكل هذه الأخيرة، أحد الوظائف الأساسية التي ميزت تاريخ وحاضر جل المدن المغربية. ومن المظاهر المعبرة عن هذه الوظيفة، الأعداد السكانية الكبيرة التي كانت (ولازالت) تستوعبها هذه المدن، والتي ما فتئت تزداد حتى أصبحت (ابتداء من الثمانينيات) غير قادرة على استقبال المزيد.

وفي ظل عدم التوفر على معطيات إحصائية تخص وضعية السكان بالمدن العتيقة خلال سبعينيات القرن الماضي، فإن نتائج إحصاءات سنوات 1982 و1994 و2004 كشفت عن أن الحصيلة الديمغرافية لسكان غالبية المدن العتيقة آخذت في التراجع والانخفاض، بل إنها سمت أصبحت تميز خاصيتها الديمغرافية وتتخذ طابعا تصاعديا (نزيفا ديمغرافيا حادا). فإذا آخذنا على

[1] شكل التقريرين الصادرين عن المندوبية السامية للتخطيط، حول المدن العتيقة بالمغرب (أنظر لائحة المراجع)، مصدرا أساسيا لانتقاء المعطيات الإحصائية الخاصة بالمدن العتيقة بشكل عام ومدينة تطوان بشكل خاص.

[2] نشير إلى أن هذه الدراسة في الأصل جزء من بحث شامل (أطروحة الدكتوراة)، حمل عنوان: "مركزا مدينة تطوان ("العصري" و"العتيق"): الديناميات ومعضلة الإعداد والتدبير"، انخرطنا فيه منذ سنة 2015، ونوقش سنة 2019، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

سبيل المثال معدلات النمو السكاني لاثنتا عشر (يتعلق الأمر بالمدن العتيقة التالية: مراكش، فاس، مكناس، الدار البيضاء، سلا، الرباط، تطوان، الصويرة، طنجة، تزنيت، شفشاون، ووزان) مدينة من أهم المدن العتيقة بالمغرب يتبين لنا حجم النزيف الديمغرافي الذي عرفته، إذ انتقل من 0.8- خلال سنتي 1982-1994 ثم إلى 2.0- خلال فترة 1994-2004، علما أن عدد سكانها انتقل من 753459 نسمة سنة 1982 إلى 684733 سنة 1994 ثم إلى 561078 سنة 2004 (TAAMOUTI (M), 2008, p 7)) ويعود ذلك إلى تفوق عدد المغادرين من المدن العتيقة (بالنظر إلى تنامي الإكراهات المرتبطة بتدهور الإطار ين المعماري والعمراني وتدني مؤشرات المرتبطة بجودة السكن والحياة بشكل عام) على عدد الوافدين إليها، حيث إن نسبة العجز السنوي من السكان بلغت في المتوسط 3 أشخاص في المائة (FARZANE (A), 2008, Op.cit. p 58.)، بل إن بعض التقديرات تؤكد أنه إذا ما استمر تراجع السكان بنفس الوتيرة –لاسيما في ظل تأخر البرامج التي تستهدف هذه المجالات وعدم فعاليتها خاصة على المستوى الاجتماعي والعمراني- فإن مجموع ما ستفقده المدن العتيقة من السكان سيصل إلى 30000 نسمة بحلول سنة 2030 (Réseau Marocain des Anciennes Médinas, 2015, p 10.)، وهو أشبه باختفاء كلي للسكان بهذه الأنسجة.

ومن المفيد أن نشير إلى أنه حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 والخاص بـ 31 مدينة عتيقة بالمغرب، أظهر بأن هذه الأخيرة لم تعد تشكل سوى 2.5% من مجموع ساكنة البلاد و4.5% من مجموع الساكنة الحضرية بما مجموعه 738000 نسمة، علما أنها كانت تمثل خلال سنوات الستينيات والسبعينيات الملجأ الوحيد للساكنة الحضرية بالمغرب. فمثلا، لم يشكل نسبة السكان بالمدينة العتيقة للدار البيضاء سنة 2004 سوى 2% من مجموع ساكنة المدينة، علما أنها كانت تحتضن أكثر من 50% من مجموع ساكنة المدينة سنة 1960 (Réseau Marocain des Anciennes Médinas, 2015, p 10.).

ومن جانب آخر، تظهر نتائج الإحصاء المذكور (سنة 2004)، أن توزيع عدد السكان بالمدن العتيقة يتميز بعدم تكافئه، حيث يتركز أربعة أخماس (5/4) السكان باثنتا عشر مدينة فقط، وأن

50% منهم يتركزون بمدن فاس (16%) ومراكش (25%) والدار البيضاء (6%) ومكناس (6%) (Réseau Marocain des Anciennes Médinas, 2015, p 10.). وهذا الأمر يكشف عن عمق التحديات التي تطرح على مستوى تدبير وتأهيل هذه الأنسجة بالمغرب.

إن التراجع الحاصل في عدد سكان المدن العتيقة المغربية، يؤكد لنا بجلاء عمق الإشكالات الحاصلة على مستوى هذه المكونات العمرانية الفريدة، حيث ترتفع معدلات المباني الآيلة للسقوط وتقل الخدمات العمومية والاجتماعية، في مقابل تأخر التدخل في هذه الأنسجة وعدم فعالية البرامج المقترحة لتأهيلها، الأمر الذي بات يستدعي ضرورة بلورة حلول وتصورات واقعية وواضحة ومندمجة، تتجاوز الاتجاه العام والرسمي الذي ينظر إلى المدن العتيقة كواجهة ترابية لاستقطاب السياح، أي يحصر وظيفتها في الجانب السياحي، بينما يغفل باقي الجوانب الأخرى (الجانب الاجتماعي بشكل أساسي).

عموما، تبقى تلك بشكل عام أهم خصائص واتجاهات التطور السكاني بالمدن العتيقة بالمغرب، والتي تكشف على أنها تتجه في منحنى تراجعي بمعدلات نمو بطيئة.

فهل هذا واقع المدينة العتيقة لتطوان؟

2. التوطين المجالي ووظائفية المدينة العتيقة لتطوان:

تعتبر مدينة تطوان (الخريطة رقم 2) من أهم المدن على الصعيد الوطني وذلك اعتبارا لأدوارها التاريخية والإدارية التي لعبتها على مستوى الوطني بشكل عام وبحوض البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص. فموقعها المتميز في الإقليم الجغرافي الكبير وتوالي الثقافات على أرضها، وكذا طبيعة الاستعمار الأوربي الذي خضعت له؛ أعطوها طابعا متميزا في مختلف مكوناتها الحضرية.

الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس ضمن مدينة و إقليم تطوان

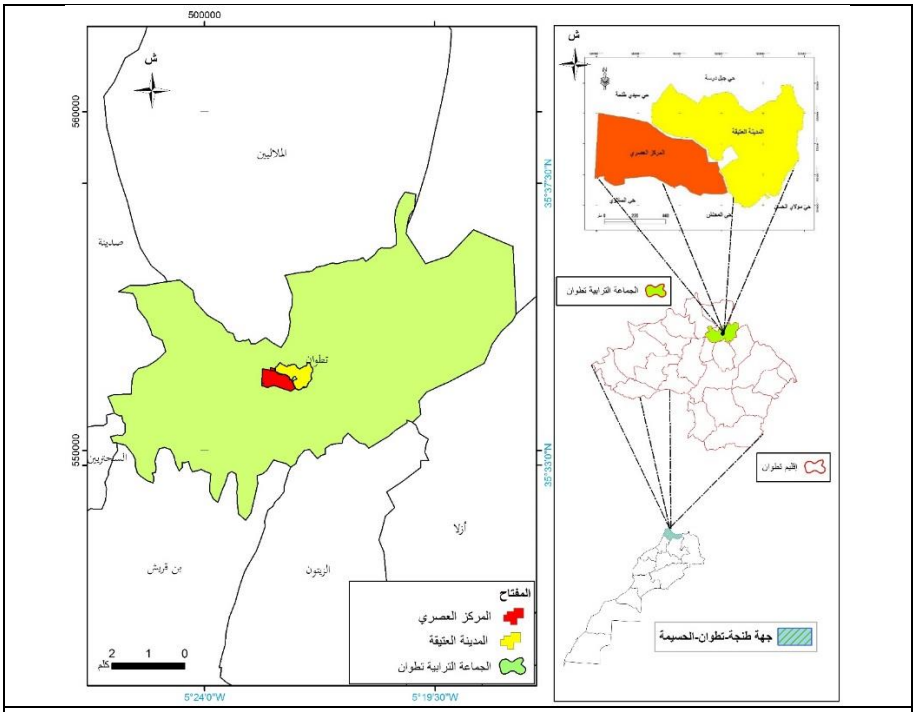

المصدر: إنجاز شخصي اعتماد على التقطيع الإداري لجهة طنجة تطوان الحسيمة سنة 2015.

مجاليا، تنتمي المدينة العتيقة (حوالي 54 هكتار) إلى مدينة تطوان التي تقع بدورها في الشمال الغربي للمملكة المغربية، بأقصى شمال سلسلة جبال الريف الغربي، على بعد حوالي 40 كلم عن سبتة المحتلة وبـ 10 كلم عن البحر الأبيض المتوسط.

وتنتمي المدينة إداريا، إلى إقليم تطوان -الذي ينضوي بدوره تحت نفوذ جهة طنجة-تطوان-الحسيمة-، تحدها من الشمال الجماعة الترابية الملاليين، ومن الجنوب جماعاتي أزلا والزيتون، وتحد غربا بجماعة صدينة، وشرقا بالجماعة الترابية لمرتيل.

ويأخذ المجال المدروس موضعا هاما ضمن النسيج الحضري التطواني، حيث يشكل قلب المدينة ومركزا لمجموعة من العلاقات والترابطات بين مختلف الأنساق المجالية للحظيرة المعنية: يحده شمالا حي درسة، وجنوبا أحياء كل من المحنش وكرة السبع، وشرقا أحياء: الطويلع، ومولاي الحسن، وغربا المركز العصري وحي سيدي طلحة.

واعتبارا لأهميتها الوظيفية والإستراتيجية في تنظيم المجال، فإن عملية التوسع العمراني بها مرت بمجموعة من المراحل، وتحكمت فيها مجموعة من الآليات، أفضت إلى تشكيل نسيج حضري

أصيل يتكون من أربعة أحياء رئيسية (البلد وربض الأسفل وربض الأندلس والملاح)، تحتضن أصناف معمارية متنوعة، ارتبط كل واحد منها بالظروف التاريخية لإنشائه والوسائل التقنية لبنائه، وكذا أساليب تدبيره ومراقبته.

ومن المفيد الإشارة إلى أن عملية إنتاج المجال، كانت ترتكز منذ تأسيس المدينة على اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينها من بنية تنظيمية تساعدها على أداء وظائفها الحضرية ذات الطابع الإسلامي، إلا أن عملية التحضر والتمدن (لاسيما خلال فترة الحماية وبعد سنوات السبعينيات) عملت على كسر التلاحم الذي اتسمت به مكونات المدينة العتيقة عن طريق نقل وظائفها إلى الفضاءات الهامشية، ناهيك عن اختلال التنطيق الأصلي بسبب اضمحلال النسق الوظيفي الأصيل بهذا النسيج، وتعاظم مجموعة من الإشكالات والتحولات التي مست المعالم والمعمارية لهذه المدينة، سواء تعلق الأمر بالشكل الخارجي للمباني والأزقة، أو تعلق الأمر بالشكل الداخلي للمساكن (بفعل تغير نمط العيش والتأثر بالمباني العصرية). ومن المؤكد أن التحولات السالفة الذكر، ارتبطت بشكل كبير بالحمولة الديمغرافية المهمة التي يحتويها المجال. هذه الأخيرة، بدأت تعرف –كما سلف ذكره- منذ سنوات الثمانينيات إيقاعات نمو بطيئة، مما بدا كمؤشر لظاهرة عكسية للتزايد الديمغرافي بهذا النسيج. فما هي مظاهر هذا النمو وخصائصه؟

3. المعطى الديمغرافي بالمدينة العتيقة لتطوان: قراءة تاريخية في إيقاعات النمو وخصائص السكان

إن الحديث عن المعطيات الديمغرافية بالمركز العتيق لمدينة تطوان، يرتبط تمام الارتباط بالكيان الحضري للمدينة ككل. ذلك أن تراجع أو تزايد أعداد السكان بالمجال المدروس يتأثر بمجموع الديناميات التي تقع بالمجال الحضري المحتضن له.

بناء على ما سبق، يمكن الحديث عن ثلاث مراحل أساسية للتطور الديمغرافي للمدينة، تختلف من حيث ديناميتها وأوزانها الديمغرافية وخصائص وبنية سكانها. ونجملها فيما يلي:

1.3. مرحلة ما قبل الحماية الإسبانية: معطيات ديمغرافية محدودة وغير دقيقة في أغلبها:

من الثابت أن دراسة البنية الديمغرافية، تشكل أحد أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في الدراسات الإحصائية والجغرافية، ذلك أن وجود التعمير لم يكن سوى نتيجة وضرورة لاستقرار الإنسان. وكما هو معلوم، فإن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمجال ما لن يتأتى إلا إذا ما نحن أهملنا الوضع الديمغرافي، إذ أن تزايد عدد السكان أو تقلصه مرتبط تمام الارتباط بمجموعة من المعطيات الاقتصادية السياسية وحتى الثقافية ... غير أن تحقيق هذه الغاية، لا يتأتى في أحيان كثيرة. وهذا ما نجده حاصلا عندما يهم الأمر مختلف البوادي والمدن المغربية "ذلك أن المصادر التاريخية المغربية لا تشير إلى المعطى الديمغرافي إلا لماما، وحتى وإن هي تطرقت لموضوع السكان فإنها تقدم معطيات لا تشفي الغليل، وقد تكون منفوخة في الغالب" (السعود، 2009، ص 30).

هذه الإشكالية السالفة الذكر، نجدها حاضرة بقوة عندما يتعلق الأمر بمعرفة التاريخ الديمغرافي لمدينة تطوان خلال فترات تاريخية معينة (لاسيما قبل القرن التاسع عشر)، الأمر الذي أدى ببعض المؤرخين إلى ذكر العديد من الأرقام تكون مجانبة للواقع المجالي الذي كان عليه سكان المدينة. وفي أحيان كثيرة يصعب تصديق تلك المعطيات. ومن أمثلة ذلك، ما ورد في إحدى الكتابات التي قدرت عدد سكان المدينة سنة 1727 بحوالي 30 (حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982، بلغ عدد سكان المدينة العتيقة 36479 نسمة. علما أن المجال المبني أوسع بكثير مما كان عليه الحال سنة 1727، بالإضافة إلى ظاهرة التساكن التي كانت تتميز بها المدينة خلال 1982) ألف نسمة من المسلمين واليهود (السعود،2009، ص 31). ونفس الشيء نجده في العديد من الكتابات التي أعطت تقديرات إحصائية لسكان تطوان خلال القرن التاسع عشر.

على العموم، تبرز لنا المعطيات الديمغرافية التاريخية، أن المدينة التي عرفت توسعا عمرانيا مهما خاصة خلال القرن السابع عشر وما بعده، شهدت نموا ديمغرافيا مهما بوتائر جد متباينة، غير أن التصديق بالتقديرات السكانية التي أعطيت، يجب التعامل معه بحذر شديد، لما تكتنفه من معطيات تكون مجانبة تماما لما هو قائم إبان كل فترة. ونعتقد أنه من بين التقديرات التي كانت قريبة –بشكل نسبي- إلى الواقع الديمغرافي للمدينة، تلك التي قدمها القنصل الإسباني

بتطوان سنة 1895 والذي قدر عدد سكان المدينة بـ 22000 نسمة موزعة بين 16000 نسمة للمسلمين و6000 نسمة من اليهود و291 نسمة للأوروبيين الأجانب.

ومن المؤكد أنه إذا كان هنالك لبس وعدم دقة على مستوى المعطيات الديمغرافية للمدينة خلال الفترة السالفة الذكر، فإن ما من شك أن المجتمع التطواني كان يتشكل وقتئذ من أربع مكونات اجتماعية، تختلف أهمية حضورها وثقلها الديمغرافي ودورها في مجريات الأحداث. ويتعلق الأمر بالعناصر الاجتماعية التالية: **المكون الجبلي والعنصر الأندلسي والعنصر الريفي الأمازيغي ثم المكون اليهودي.**

على كل حال، يظهر مما سبق، أن الوضع الديمغرافي بمدينة تطوان (فترة ما قبل الحماية) عرف مهما، بتذبذبا في نموه تبعا للمكنزمات المحددة لمساره التطوري، فنجد سكان المدينة يتزايدون نظرا لاستقطاب تيارات كبيرة من المهاجرين وإلى أهمية التزايد الطبيعي، أو يتراجعون بفعل تأثير الجوائح وانتشار الأوبئة بالإضافة إلى نشوب واندلاع عدد مهم من الحروب (الأهلية والخارجية) هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تبقى مسألة إعطاء إحصاءات دقيقة ومعبرة عن الوضع الديمغرافي صعبة وغير يسيرة، الشيء الذي دفع ببعض المؤرخين إلى ذكر تقديرات سكانية خاطئة ومبالغا فيها. فهل ظلت هذه الإشكالية مطروحة خلال فترة الحماية؟

2.3. مرحلة الحماية الإسبانية: نمو ديمغرافي سريع بخصائص ديمغر افية متنوعة أفضت إلى إعادة تشكيل المكونات البشرية للمجتمع:

عرفت المدينة خلال هذه الفترة (فترة الحماية) نموا عمرانيا كبيرا تجلى بالخصوص في البنيات الإدارية ومؤسسات التعليم والصحة والمعامل والمرافق الاجتماعية الأخرى. الشيء الذي أدى إلى توافد عدد كبير من الإسبان، إضافة إلى السكان المغاربة الريفيين، حيث كان سكان المدينة لا يتجاوز 15000 نسمة سنة 1913 معظمهم من المسلمين واليهود المغاربة وجالية صغيرة من الإسبان والأجانب الآخرين، ليرتفع العدد إلى 80732 نسمة سنة 1950 (الجدول رقم 1).

الجدول رقم1: تطور عدد سكان مدينة تطوان خلال فترة الحماية الإسبانية								
السنوات	المسلمون		اليهود		الأجانب		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%

100,00	18519	16,20	3006	23,00	4250	60,80	11263	**1913**
100,00	34085	235,00	8015	16,80	4720	59,70	20350	**1921**
100,00	48347	24,90	12035	12,90	6248	62,20	30064	**1932**
100,00	55269	29,00	16034	11,50	6362	59,50	32873	**1936**
100,00	70078	32,00	22442	11,50	8056	56,50	59580	**1940**
100,00	80732	36,50	29428	5,10	4122	58,40	47182	**1950**

المصدر:

PRESIDENCIA DEL GOBIERNO (1946) – " Anuario Estadistico "-Instituto Nacional de Estadistica. Madrid.

TRUJILLO (Emilio Gutierrez) (1943) – " Evolution y desarollo future de la poblacion de Tetouane.

فمدن منطقة الحماية الإسبانية في المغرب "أبانت من جهة عن نمو سكاني مرتبط بالوافدين الإسبان الذين قدموا وراء القوات العسكرية، وهذه الفئة من السكان ساهمت بدورها في خلق وسائل عيش جديدة في شتى القطاعات الإدارية والتجارية والصناعية، ومن جهة أخرى منذ التهدئة الكاملة لمنطقة الحماية الإسبانية، ظهر عند السكان المسلمين إقبال قوي على الهجرة من الأرياف نحو المدن، الشيء الذي أدى إلى تزايد هام للسكان المسلمين في مدن الحماية" (الشيخي، 1994، ص ص 118-119).

فإذا كان مجموع السكان قد عرف زيادة إجمالية تصل إلى 438% بين سنتي 1913 و1950، ومعدل نمو سنوي بلغ 4.65%، فإننا نجد أن هذا المعدل كان بالنسبة للمغاربة المسلمين 3.94% و5.89% بخصوص الأجانب، أما اليهود فبعد أن عرف عددهم تزايدا بطيئا إلى منتصف الثلاثينيات 1.77%، فإن هذه النسبة سترتفع، لاسيما في أواخر الأربعينيات (الشيخي، 1994، ص ص 118-119).

ومن جهة ثانية، عرفت هذه المرحلة تطورا مهما في مجال التعمير، كانت نتيجة أولية للاستقرار الذي بدأت تعرفه المنطقة بعد صعود العسكريين إلى الحكم. وهكذا، نجد أنه خلال هذه المدة ارتفع عدد السكان من 55279 نسمة سنة 1936 إلى 70078 نسمة سنة 1940 بمعدل سنوي بلغ 8.43%. وتعود هذه الزيادة السكانية بالأساس، إلى النمو الاقتصادي الذي عرفته

المنطقة نتيجة لهجرة رؤوس الأموال من إسبانيا المضطربة سياسيا وعسكريا واستثمارها في منطقة الحماية الإسبانية وعلى الخصوص في مدينة تطوان. وهكذا، ستعرف المدينة إحداث مجموعة من المعامل (معمل الأحذية 1939، معمل الوقيد 1939، معمل التبغ 1941)، بالإضافة إلى تشييد مجموعة من المباني الرسمية بمنطقة الامتداد "Ensanche" (المركز العصري حاليا).

ومن جانب آخر، عرفت هذه الفترة، بروز مجموعة من نوى أحياء التعمير الذاتي، كما هو الحال بالنسبة لحيي سمسة ودرسة. فهذا الأخير لعب إحداث الطريق الرابطة بين جهاز الإرسال الإذاعي ومركز المدينة، وإنشاء مستشفى الأمراض العقلية، بالإضافة إلى توسيع القصبة القديمة شمال مدينة العتيقة (بهدف بإنشاء ثكنة جديدة للجيش الإسباني) دورا بارزا في استقرار مجموعة من الأسر المهاجرة، والتي قدر عددها سنة 1942 بثلاثمائة أسرة (300 أسرة) هذا من جهة، ومن جهة أخرى، شهدت الأجزاء الغربية من سفح درسة تشكل نواة جديدة (سيدي طلحة) ساهم في نموها وتوسيع البناء بها إحداث المجموعة السكنية "Carcia Valino" سنة 1954.

وهكذا، ومنذ إعلان الاستقلال وخروج المعمر الإسباني من المنطقة، سيعتبر حي درسة وسمسة أكبر تجمع عمراني على مستوى المدينة، حيث سيعمل على تغيير الخريطة المجالية لتطوان (خلال فترة الاستقلال) من جهة، وسيضطلع بأدوار مهمة على المستوى السكني من جهة ثانية، خاصة إذا علمنا أن غالبية التوافدات الهجرية ستستقر به وبباقي أحياء التعمير الذاتي على مستوى المدينة. وهكذا، لن تغذو المدينة العتيقة سوى حي من أحياء المدينة، لم تعد له القدرة على استيعاب التيارات الهجرية الوافدة على تطوان، وهو ما أدى إلى تراجع وظيفة الاستقبال للمدينة-الحي، لاسيما أمام تفاقم تدهور إطارها المبني.

كل هذه المتغيرات أدت (خلال فترة الاستقلال) إلى انتزاع مزيد من الوظائف الحضرية للمدينة العتيقة لصالح مجموعة من الأحياء بالمدينة.

ووجب التأكيد في هذا الإطار إلى أن الخصائص البشرية خلال هذه الفترة (فترة الحماية)، عرفت انقلابا في مكوناتها، حيث تميزت بتراجع أهمية المكونين الأندلسي واليهودي، وازدياد أهمية المكونين الإسباني والجبلي والريفي بشكل عام.

3.3. فترة الاستقلال: نمو ديمغرافي مهم:

مما لاشك فيه أن مدينة تطوان ستعرف انطلاقتها الديمغرافية الحقيقية بعد إعلان الحماية الإسبانية على المنطقة الشمالية المغربية، وجعل مدينة تطوان كعاصمة إدارية لسلطات الحماية الإسبانية، وكمقر لممثل الدولة المغربية في شخص خليفة السلطان، لتكون بذلك عاصمة المنطقة الخليفية بالمغرب؛ الشيء الذي أدى إلى توافد كبير للإسبان إضافة إلى السكان المغاربة الريفيين، وإذا كانت الأغلبية الساحقة من الأجانب واليهود قد غادرت المدينة في فترة ما بعد الاستقلال. فإنه في المقابل، حدثت موجات هجرية عارمة إلى تطوان، لاسيما من مناطق جبال الريف، وهو ما كان له تأثير كبير على المدينة العتيقة، حيث ستعرف البنية الديمغرافية بها خلال هذه الفترة مجموعة من التحولات التي ساهمت في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية بالمدينة ككل.

فالمدينة العتيقة التي كانت تعتبر مستقرا للأعيان والفئات الاجتماعية الميسورة، أغلبهم من التطوانيين، أصبحت خلال هذه الفترة، مجالا حاضنا للفئات الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل؛ بل إن نظيرتها من المجالات المدعوة بـ"مجالات السكن غير اللائق"، وخاصة أحياء التعمير غير القانوني، أضحت أفضل حالا من سابقتها (المدينة العتيقة)، لا على مستوى جودة السكن وتجهيزه، ولا حتى من حيث المرافق والتجهيزات التي استفادت منها (خاصة في إطار برامج إعادة تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز بمدينة تطوان).

وهكذا، ستصبح المدينة العتيقة منذ أواخر السبعينيات مجالا طاردا للسكان، في حين أصبحت أحياء التعمير غير القانوني أهم مجالات استقبال المهاجرين من خارج المدينة والمغادرين من النسيج العتيق. ومن جهة أخرى، عرف المركز العصري هو الآخر، منذ الثمانينيات، تراجعا في أعداد سكانه، مقابل تزايد مكانته ودوره الخدماتي.

4. مظاهر التراجع الديمغرافي بالمدينة العتيقة لتطوان وأسبابه:

تبين لنا بالملموس، أن المدينة العتيقة لتطوان، عرفت منذ ما يربو عن ثلاثة عقود من الزمن نزيفا ديمغرافيا ذي منحى تصاعدي، وقد ارتبط هذا النزيف، بمجموعة من الأسباب. سنحاول من خلال هذا المحور، أن نميط اللثام عن بعضها وكشف دور كل عنصر من هذه العناصر.

فهل هذا الانخفاض مرتبط بتراجع الميزان الطبيعي (الولادات-الوفيات) أو بتراجع ميزان الهجرة (ارتفاع نسبة النازحين من المدينة العتيقة على اللذين يفدون إليها) أم هما معا؟، أم أن ذلك راجع إلى التدهور الحاصل على مستوى الإطار العمراني والمعماري بهذا النسيج؟

1.4. تراجع عدد السكان والأسر بالنسيج العتيق للمدينة:

يشكل تراجع سكان مراكز المدن سواء التقليدية أو العصرية، ظاهرة عامة تهم مختلف المجالات الحضرية بالمغرب. ذلك أن حجم الإكراهات التي باتت تعرفها المدن العتيقة (تدهور الإطار المبني وارتفاع معدلات البنايات الآيلة للسقوط، نقص المرافق ...) وتحول المراكز العصرية من مجالات سكنية إلى أحياء موجهة للنشاط الاقتصادي والخدماتي بصفة خاصة، جعل هذه المجالات تفقد أعدادا مهمة من سكانها.

فعلى مستوى مجال الدراسة، نجد أنه فقد خلال 23 سنة (ما بين 1971-1994) حوالي 3013 نسمة، ليرتفع هذا العدد بين 1994-2014 إلى 10252 نسمة. علما أن الوزن النسبي لسكان النسيج العتيق من مجموع ساكنة المدينة،انتقل من 26.06% سنة 1971 إلى 8.87%_و6.21%على التوالي خلال سنتي 2004 و2014. ويوضح الجدول رقم 2 تطور عدد السكان والأسر بالمركز العتيق لتطوان.

الجدول رقم 2: تطورعدد أسروسكان المدينة العتيقة لتطوان خلال فترة 1971-2014

السنوات	عدد الأسر المدينة العتيقة	عدد السكان المدينة العتيقة	مجموع سكان مدينة تطوان (****)	%من مجموع سكان مدينة تطوان
1971	8810 (*)	36900(*)	141620	26.06
1982	8336 (*)	37419(*)	205246	18.23
1994	7413 (*)	33887(*)	-	12.21
2004	-	28278 (**)	318698	8.87
2014	6464 (***)	23635 (***)	380 787	6.21

المصادر:

(*) الشيخي 2004-2005، ص 82.

(**) FARZANE(A), 2008, pp : 55-59.

(***) معطيات غير منشورة، مسلمة من طرف المندوبية الجهوية للتخطيط حول عدد سكان المدينة العتيقة حسب المناطق الإحصائية.

(****) نتائج الإحصاءات العامة للسكنى والسكنى لسنوات 1971، 1982، 1994، 2004، 2014.

وتماشيا مع ما سبق، تظهر لنا نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى مظهرا آخرا من مظاهر فقدان المدينة لأدوارها "السكنية"، بتراجع عدد من قاطنيها ابتداء من بداية السبعينيات وأواخر الثمانينيات، حيث نجد أن مجموع ما فقدته المدينة من سكان انتقل من 519 نسمة خلال فترة 1971-1982 ليصل إلى 3532 نسمة خلال فترة 1982 – 1994، وإلى 5609 نسمة بين سنتي 1994 و2004، لينخفض العدد -بشكل طفيف- إلى 4643 بين سنتي 2004-2014 (انظر الرسم البياني رقم 1).

رسم بياني رقم 1: تطور عدد النازحين من المدينة العتيقة لتطوان خلال فترة 1971-2014

المصدر: انجاز شخصي اعتماد على نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى من 1971 حتى 2014

والحقيقة أن تراجع الوزن الديمغرافي، لا يقتصر فقط على مدينة تطوان، بل يهم جل المدن العتيقة بالمغرب، حيث تبين معطيات الإحصاءات العامة الثلاثة ما قبل الأخيرة (من 1982 إلى 2004)، بشكل واضح وجلي، أن هذه المكونات، شهدت منذ ما يربو عن عقدين من الزمن، نزيفا ديموغرافيا ذي منحى تصاعدي. فخلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004، عرفت هذه المدن نسبة نمو سكاني سنوي متوسط بلغت 2.06-%، مقابل 0.8-% خلال الفترة 1982-1992 FARZANE)

(A), 2008, p 55). ويعود ذلك إلى تفوق عدد المغادرين من هذه الأنسجة على عدد الوافدين إليها، حيث إن نسبة العجز السنوي من السكان بلغت في المتوسط 3 أشخاص في المائة. وتعتبر المدن العتيقة لكل من: مكناس (4.6-%)، شفشاون (3.4-%)، الصويرة (3.6-%)، فاس (3.4-%) وسلا (3.3-%)، أهم المدن التي عرفت نسب تراجع كبيرة لساكنتها (FARZANE (A), 2008, p 58).

بالرجوع إلى حالة المدينة العتيقة لتطوان، فيمكن تفسير تراجع عدد سكانها بالأساس إلى استمرار نزوح بعض الأسر إلى خارج الأسوار، خاصة وأن فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين شهدت ظهور العديد من التجزئات السكنية (للدولة وللقطاع الخاص) بالأحياء الجديدة لمدينة تطوان (عملية إنتاج السكن خارج الأسوار)، كان من بين المستفيدين منها بعض الأسر من المدينة العتيقة، وفي نفس الوقت، لم يتم تعويض هؤلاء النازحين بالقادمين من المهاجرين القرويين، لأن معظم تيارات هؤلاء، استقطبتهم أحياء التعمير غير القانوني بالمدينة، والتي شهدت خلال هذه الفترة، انفجارا حقيقيا، حيث ظهرت ونمت أبرز أحياء التعمير غير القانوني بالمدينة (كدرسة وسيدي طلحة وسمسة وغيرها).

و"مما يؤكد عجز المدينة العتيقة على الاستقطاب السكاني كذلك وجود عدد كبير من المساكن الفارغة في بعض أحيائها بلغ عددها سنة 1982، على سبيل المثال، ما يناهز 122 مسكنا في حي البلد و136 بالسويقة، أي ما يمثل 21.1% و 23.6% من مجموع مساكن هذين الحيين على التوالي" (أزكاغ، 2011، ص 230). وهذا الضغط السكاني سيتحمله حي الملاح وربض الأندلس (وبالضبط نوى السانية والعيون). فالأول (أي الملاح) أفرغ بالكامل من سكانه اليهود وعمره المهاجرون القرويون، والثاني (ربض الأندلس) لم يتوقف عن استقبال هذه التيارات بعد تعمير تدريجي وغير قانوني للمناطق الفارغة والتوسع العمودي لبعض المساكن. وقد ساهم هذا في تغيير الوضع العقاري لمساكن هذه الأحياء، حيث أصبحت أغلبها (خلال هذه الفترة) موجهة للكراء: 75 % من الأسر بحي العيون و63.4% بالطالعة (أزكاغ، 2011، ص 228).

ومن جهة أخرى، تكشف نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، أن أعداد الأسر والسكان يعرف توزيعا متباينا بين مختلف أحياء النسيج العتيق، حيث نجد أن أزيد من ثلثي

الأسر (68.04%) ومجموع السكان (68.34%) تستقر بربضي الأندلس (43.64% من الأسر و43.94% من مجموع الأسر) والأسفل (24.40% من الأسر و24.40% من مجموع الأسر)، بينما لم يبلغ الوزن النسبي لحي الملاح والبلد سوى 31.96% من مجموع الأسر و31.66% من مجموع السكان. وإلى جانب ما ذكر، عرفت المدينة العتيقة، انخفاضا مهما في معدلات التساكن بها، إلا أنها على الرغم من ذلك، تبقى مرتفعة بالمقارنة مع قدرته على احتواء العدد الكبير من السكان.

2.4. انخفاض ملموس لظاهرة التساكن بالمدينة العتيقة (Cohabitation)

تبين لنا بالملموس أن المدينة العتيقة منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين لم تعد لها القدرة على استقطاب وإيواء مزيد من المهاجرين الهادفين إلى الاستقرار بها. لكونها بلغت حد التشبع؛ وهو ما جعلها تتحول إلى مجال طارد للسكان.

وعلى إثر تراجع عدد السكان، ستعرف ظاهرة التساكن تقلصا ملحوظا. فعلى سبيل المثال، انتقل عدد الأسر داخل المسكن الواحد من 1,5 أسرة سنة 1971إلى 35.3% سنة 1982، لينخفض العدد إلى 18,4% سنة 1994. (الشيخي، 2004-2005، ص 82) فتزايد التيارات الهجرية ومحدودية العرض السكني وتشبع المدينة العتيقة، جعل الكثير من الأسر المهاجرة بأن تتقاسم المسكن الواحد. وما كان يزيد من حدة الظاهرة، الحجم الكبير للأسر، حيث بلغت نسبة الأسر التي تتوفر على 6 أفراد فما فوق 28.8% من مجموع الأسر سنة 1982.

ويؤكد أحد الباحثين أنه "فضلا عن ارتفاع معدلات التساكن هذه فهي تخفي أيضا حقائق أخرى لا تقل خطورة، فمفهوم: "المسكن هنا ليس هو المفهوم المتعارف علية والشائع، أي غرف ومرافق، بل قد يكون مجرد غرفة داخل مسكن كبير أو جزء من غرفة. فأمام التوافد الكبير والطلب المتزايد على السكن، عمد الكثير من "مالكي" الدور السكنية إلى جعل كل غرفة مسكنا مستقلا تقطنه أسرة كاملة فيصبح مسكن مكون من خمس غرف، مثلا، تقطنه خمس أسر تشترك في المرافق وتجهيزات المسكن، خاصة المرحاض وعدادات الماء والكهرباء" (أزكاغ، 2011، ص 230) وهذه الظاهرة ما زالت حاضرة بقوة في بعض أحياء المدينة العتيقة وخاصة بحي الملاح.

ومن المؤكد أنه على الرغم من انتشار ظاهرة التساكن والتقسيم المستمر للمساكن أو تعليتها، وبناء وتشييد المساحات الشاغرة القليلة، سواء في إطار قانوني أو غير قانوني (شمال غرب المدينة العتيقة في السفح المقابل للقصبة)؛ فإن المدينة العتيقة بلغت حد التشبع ويظهر أنه بالفعل أصبحت: "أهم أحياء المدينة على مستوى "تصدير" أكبر عدد من الأسر إلى أحياء أخرى من المدينة، بحيث أن أكثر من ثلث الأسر "الأصيلة" التي تشيد مساكن جديدة في أحياء أخرى من المدينة يرجع أصلها إلى المدينة العتيقة" (.M.H.A.T. 1984 p.4).

وفي هذا الصدد، وجب التأكيد على أن الحي الأوربي (المركز العصري) سيشكل خلال السنوات الأولى من الاستقلال أحد الوجهات الرئيسية للنازحين من المدينة العتيقة. غير أن ظهور أحياء جديدة لاحقا، خاصة في السبعينيات (ظهور تجزئات الدولة: الطوابل، المحنش-الثاني الشطر الأول، المحنش الثاني الشطر الثاني وغيرها) شجع أسرا أخرى على مغادرة المدينة العتيقة، لا سيما وأنها (المدينة العتيقة) كانت تعرف وقتئذ استقطابا مكثفا للنازحين القرويين.

كل هذه المعطيات ستجعل من المدينة العتيقة مجالا طاردا (لقاطنيه) وانتقائيا في الاستقطاب (للوافدين على تطوان)، الشيء الذي سمح بظهور وتوسع العديد من الأحياء (إما في إطار قانوني أو غير قانوني)، كما ساهم في تراجع أهمية المدينة العتيقة على مستوى وظيفة الاستقبال والسكن؛ بل إن بعضا من هذه الأحياء، سينتزع تدريجيا مجموعة من الوظائف والأنشطة التي كانت حكرا على المدينة العتيقة والمركز العصري خاصة على مستوى المرافق والخدمات الإدارية (الحي الإداري نموذجا).

ومن المؤكد أن تراجع أعداد السكان بالنسيج المدروس، وانخفاض معدلات التساكن ساهم في التقليل من معدلات الكثافة السكانية، إلا أنها على الرغم من ذلك، تبقى من أعلى المعدلات المسجلة على مستوى المدينة.

3.4. تراجع الكثافة السكانية وتباين توزيعها بين أحياء المدينة العتيقة:

بلغت الكثافة السكانية بمدينة تطوان استنادا إلى معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حوالي 71.25 نسمة/الهكتار. ومن خلال عقد مقارنات بين نسب الكثافة

السكانية بمختلف مكونات المدينة، يتبين لنا أنها تعرف تباينا كبيرا لاسيما بين مجموع المدينة والنسيج العتيق. وهكذا، نلاحظ من خلال توزيع الكثافة السكانية لسنة 2014، أن المدينة العتيقة تعتبر من أهم الأحياء السكنية كثافة 456 نسمة/هكتار، في حين لم تتجاوز نسبتها 152 نسمة/الهكتار بالمركز العصري.

والحقيقة، أن نسب الكثافة السكانية بالمدينة العتيقة عرفت تراجعا في معدلاتها، حيث بلغت 735.7 ن/ه سنة 1971، لتستقر في 456 ن/ه سنة 2014، علما أنها كانت تمثل 677.74 ن/ه سنة 1994. وهذا التراجع يعود بطبيعة الحال، إلى تراجع الوزن الديمغرافي بهذا المجال، والذي انتقل من 36900 نسمة سنة 1971 (26.06% من مجموع سكان المدينة) إلى 37419 نسمة سنة 1982 (18.23% من مجموع سكان المدينة)، ثم إلى 33887 نسمة (12.21% من مجموع سكان المدينة) و28278 نسمة (8.87% من مجموع سكان المدينة) خلال سنتي 1994 و2004، ليستقر العدد في 23635 نسمة خلال سنة 2014 (6.21% من مجموع سكان المدينة).

والمتأمل لتوزيع الكثافات السكانية بالنسيج العتيق لتطوان، يرى أنها تعرف هي الأخرى تباينا ملحوظا، حيث تسجل أعلى نسب لها بالربض الأسفل (689 نسمة للهكتار الواحد) وبحي الملاح (572 نسمة للهكتار الواحد) وتقل تدريجيا بكل من ربض الأندلس (516 نسمة للهكتار الواحد) وحي البلد (348 نسمة للهكتار الواحد).

ومعلوم أن ارتفاع معدلات الكثافة السكانية بالمدينة العتيقة يعتبر أحد أهم الأسباب التي سرعت من وتيرة تدهور الإطار المبني، حيث نجد أنه كلما كانت كثافة السكان عالية إلا وارتبط ذلك بمجموعة من الإشكالات والإكراهات (العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية)؛ بل يشكل ارتفاع معدلات الكثافة السكانية، أهم التحديات التي تعيق نجاح برامج تأهيل ورد الاعتبار للمدينة العتيقة لتطوان.

ولاشك أن التغييرات التي حصلت في أعداد السكان وفي معدلات الكثافة السكانية، ارتبطت بشكل كبير بالتوافدات الهجرية التي استقبلها المجال، وبحركة التنقلات التي يعرفها. والتي من

خصائصها حدوث تحول عميق في التركيبة السكانية والأصول الجغرافية للسكان. والتي تتميز بشكل عام بما يلي:

4.4. تراجع أهمية الأسر التطوانية الأصل وسيادة الأسر التطوانية الازدياد:

من المعلوم أن الهجرة لعبت دورا هاما في تغذية النمو الديمغرافي بمجال الدراسة، حيث نجد أنه انطلاقا من سبعينيات القرن الماضي عرفت تطوان توافدت هجرية مهمة من عدة مناطق ومن المجالات المحاذية لها. وشكلت أرياف جبال الريف أهم مغذ للتيارات الهجرية نحو تطوان والتي كانت تشكل المدينة العتيقة، في بادئ الأمر، أهم وجهة لها.

غير أن ما ينبغي الإشارة إليه، أن الهجرة بالنسبة للمجال المدروس لم تعد تشكل أهم مغذ للنمو الديمغرافي، وإنما أصبح التزايد الطبيعي العامل الأساس في نمو سكان النسيج العتيق والمدينة ككل. وهكذا، ومن خلال تتبع أماكن ازدياد سكان، نجد أن نسبة المزدادين خارج المدينة عرف تراجعا في معدلاته، إذ بلغت نسبة أرباب الأسر المزدادين خارج تطوان سنة 1982 الثلثين (63.10%) لتتراجع هذه النسبة إلى 50.26% سنة 1994 ثم إلى 37.01% سنة 2016 (أنظر الجدول رقم 3).

الجدول رقم3: أماكن ازدياد أرباب الأسر القاطنين بالمدينة العتيقة لتطوان لسنوات: 1982 و1994 و2016

السنة	تطوان	أرياف	مدن أخرى	خارج الوطن	غير مصرح	المجموع
1982	36.90	53.40	9.00	0.50	0.20	**100.00**
1994	49.74	33.91	16.22	0.13	--	**100.00**
2016	72.99	37.01			-	**100.00**

المصدر: الشيخي، 2004-2005،ص 245 + عمل ميداني شخصي 2016.

ومن جانب آخر، تبرز معطيات الجدول أعلاه، أن معدلات المهاجرين من الأوساط الريفية، وإن كانت تمثل نسبا جد مهمة، إلا أنها، تعرف تراجعا كبيرا في معدلاتها، بفعل التشبع السكاني الحاصل بالنسيج الأصيل وعدم قدرته على استقطاب أسر جديدة من جهة، كما أن مغادرة مجموعة من الأسر إلى أحياء أخرى بالمدينة بحثا عن ظروف استقرار أحسن، يعتبر عاملا مفسرا لتناقص معدلات أرباب الأسر المزدادة خارج المدينة. وهكذا، نجد بأن نسبة أرباب الأسر المزدادين

بتطوان آخذت في الارتفاع، إذ انتقلت من 36.90% سنة 1982 إلى 49.47% خلال سنة 1994 ثم إلى 72.99% سنة 2016.

إن التراجع المسجل على مستوى عملية استقطاب السكان بالنسيج العتيق، يعكس عمق التحول الذي باتت تعرفه التركيبة السكانية، بفعل مجموعة من العوامل (الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية، الثقافية، والسياسية)، إلا أنها رغم ذلك، تبين بأن المدينة العتيقة، شكلت خلال فترات تاريخية سابقة (خاصة أواخر السبيعينيات) الوجهة الأولى لاستقرار المهاجرين القادمين إلى تطوان –خاصة من الأرياف- قبل تشبع هذه الأخيرة (المدينة العتيقة) وظهور أحياء جديدة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية مجهزة وغير مجهزة، عملت على استقطاب التيارات الهجرية إليها، كما عملت على استقطاب المستقرين بالنسيج العتيق (نزوح سكان المدينة العتيقة).

والجدير بالإشارة، أن ارتفاع نسب الأسر ذات الازدياد التطواني لا يعني بالضرورة أنهم مرتبطون -دون غيرهم- ارتباطا وثيقا بهذا المجال، بل يعبر فقط عن ضعف مداخيلهم وإمكانياتهم المحدودة. فأحياء المدينة العتيقة لتطوان تشكل ملجأ للعديد من المهاجرين الفقراء الذين يفضلون الاستقرار بها رغم ضعف التجهيزات وتدهور الإطار المبني، فأزمة الشغل التي طالما عانت منها المدينة، جعلت نسبة مهمة من السكان (خاصة المكترين) مرغمين على الاستمرار في العيش بهذا المجال. وما شجعهم على البقاء والاستقرار به (أي النسيج العتيق) انخفاض سومة الكراء، فكانت النتيجة ارتفاع الكثافة السكانية وتدهور البنية العمرانية والمعمارية.

ومهما يكن من أمر، فبالرغم من التراجع الحاصل على مستوى معدلات استقطاب التيارات الهجرية، إلا أن النسيج العتيق، ظل مستقطبا للعديد من المهاجرين، وتدل على ذلك، نتائج العمل الميداني، والتي كشفت لنا بأن الأصول الجغرافية لأرباب ومجموع أفراد الأسرة، تتباين في مجالاتها وتختلف في بنيتها.

4.4. تنوع الأصول الجغرافية للأسر بالمدينة العتيقة لتطوان:

إذا كان مجال دراستنا قد شهد على مر التاريخ استقطابا مهما لمختلف الأجناس التي عمرت المنطقة، فإن هذه التوافدات ظلت مستمرة ولو بوتيرة أقل، وذلك تبعا لعوامل تاريخية وطبيعية وسوسيو-اقتصادية مختلفة جعلت –كما سبقت الإشارة- عددا من الساكنة المتعددة الأصول تستقر بمجال الدراسة، أملا منهم في إيجاد ظروف عيش أحسن من ظروف موطنهم الأصلي؛ وبالتالي الاستقرار بأحد أهم الأقطاب الحضرية (مدينة تطوان) المشكلة لجهة طنجة تطوان الحسيمة (حيث فرص الشغل والتجهيزات متوفرة، خاصة بمدن تطوان طنجة ومدن عمالة المضيق الفنيدق).

ومن المؤكد أن استقطاب السكان بالنسيج العتيق عرف تراجعا في معدلاته، إلا أن ذلك لا يمنع من تواصل عمليات الاستقطاب واستقرار العديد من الأسر به. وقد أدت الهجرات المتواصلة (سواء في إطار الطرد أو الجذب) إلى إحداث تحول في التركيبة السكانية بمجال الدراسة، كما أنها سرعت من وتيرة التحول المجالي: عمرانيا (تدهور الإطار المبني) واقتصاديا (تحول النشاط وتعدده) واجتماعيا (ظهور وانتشار مجموعة من الظواهر الاجتماعية الدخيلة أثرت سلبا على الإطار العمراني وعلى علاقات الجوار).

واستناد لما تقدم، فإن محاولة ضبط الأصل الجغرافي لأرباب الأسر ومكان نزوحهم، يساعدنا، بالإضافة إلى معرفة حركة التنقل داخل المدينة، على معرفة العادات الأكثر انتشارا بالمجال المدروس والأقاليم الأكثر تزويدا بالسكان، وبالتالي الوقوف على مدى وجود توافق بين الخطط التنموية وبرامج التأهيل ورد الاعتبار والسلوكات المنتجة والممارسة من طرف الساكنة المعنية.

وبشكل عام، ومن خلال استقراء معطيات العمل الميداني، يتبين بأن هناك تنوع في الأصول الجغرافية لأرباب الأسر، وتبقى الأقاليم الواقعة ضمن جبال الريف أكثر المجالات استقطابا (85.29%)، وتقل هذه النسبة كلما ابتعدنا عن هذا المجال الجغرافي الكبير (14.71% من أرباب الأسر ازدادوا خارج الأقاليم المنتمية إلى جبال الريف) (عمل ميداني شخصي 2016).

ومن جانب آخر، يلاحظ أن الأصول الجغرافية لأرباب الأسر بالنسيج المدروس، ترتبط في الغالب بالأقاليم التي لا تتوفر على أقطاب حضرية مهمة، وتكون هذه الأسر فقيرة ومحدودة الدخل. وتشكل أقاليم: تطوان (32.35%)، شفشاون (25.49%)، الحسيمة (7.84%) والناظور (5.88%) أهم مكوناتها، حيث بلغت نسبة المهاجرين من هاته الأقاليم الأربعة 71.57% من مجموع المهاجرين المستقرين بالمدينة العتيقة لتطوان.

5. خاتمة:

اعتمادا على ما تضمنه هذا المقال من خلال محاوره، التي توخينا منه رصد مظاهر التراجع الديمغرافي بالمدينة العتيقة لتطوان، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة الديمغرافية. من حيث معرفة عن كون هذا التراجع مخطط له للتخفيف من الكثافة السكانية بهذا النسيج، أم أنه تراجع تلقائي. فتبين لنا ما يلي:

- **من حيث العوامل المسؤولة:** تأكد لنا أن ظاهرة التراجع تلك، مرتبطة بمجموعة من العوامل، ولا يمكن حصرها فقط، في العامل الديمغرافي (التزايد الطبيعي والهجرة الصافية)، إذ تتداخل عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العامل السالف الذكر، ويتعلق الأمر بالعامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتي تظافرت في إطار تفاعلي وتكاملي، وخلقت لنا اتجاها جديدا ينحو إلى الانخفاض في مجموع ساكنة المدينة العتيقة. إن التراجع الديمغرافي للمدينة العتيقة لتطوان، هو تعبير عن الأزمة التي يتخبط فيها النسيج العتيق على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني، حيث أصبحت عبارة عن مجال مغلق (غير قابل للتوسع والامتداد العمراني) ومتشبع وطارد للسكان، كما أن ظروف الحياة بها، غدت بصفة عامة، جد متردية.

- **من حيث تأثيرات هذه العملية:** تبين لنا، أنه على الرغم من تراجع معدلات النمو، إلا أنه لم يعمل على التخفيض من الضغط على هذا المجال، بشكل ملحوظ، بحيث أن الكثافة السكانية مازالت مرتفعة (وإن كانت قد عرفت تراجعا في معدلاتها)، والزيادة الطبيعة لازالت إيجابية وأن الهجرة إلى المدينة العتيقة لازالت قائمة، مع تفوق عدد المغادرين على عدد الوافدين. ومن جهة

ثانية، حصلت مجموعة من التغيرات الديمغرافية، من قبيل انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة، وتراجع معدلات النمو الطبيعي، هذا إلى جانب التحولات التي طرأت على المستوى التركيب العمري للسكان (والذي يبرز ارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض معدلات الشباب)، وعدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة.

وعلى المستوى الاجتماعي، ترتب عن عملية التراجع تلك، مجموعة من التغييرات في البنى الاجتماعية، من قبيل هجرة الساكنة الأصيلة والنخبة الميسورة إلى خارج الأسوار[3] (التي أصبح السكن التقليدي لا يتلاءم وأسلوب حياتها)، مع سيادة الأسر الفقيرة والمحدودة الدخل، التي وجدت في النسيج العتيق مساكن بأثمنة كراء منخفضة جدا، علما أن هذه الأخيرة (الأسر الفقيرة)، ستكون مجبرة على مغادرة النسيج العتيق، خاصة لما تكون قادرة على تملك منزل لها (خاصة بمجالات التعمير الذاتي)، يتمتع بظروف إسكان جيدة ومناسبة.

6. قائمة المراجع:

داود، محمد. (1959)، تاريخ تطوان، الجزء الأول، المطبعة المهدية، تطوان.

الرامي، خالد. (2005)، "تطوان خلال القرن الثامن عشر تاريخ وعمران: مساهمة في دراسة المدينة المغربية"، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج.

رزوق، محمد. (1989)، "الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17"، الطبعة الأولى، مطبعة إفريقيا الشرق المغرب.

الرهوني، أبي العباس أحمد. (2001)، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الأول، منشورات جمعية تطاوين أسمير، سلسلة تراث 6، الطبعة الثانية، مطبعة الخليج العربي.

الرهوني، أبي العباس أحمد. (2001)،"عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء الثاني، منشورات جمعية تطاوين أسمير، سلسلة تراث 6، الطبعة الثانية، مطبعة الخليج العربي.

الرهوني، أبي العباس أحمد. (2012)، "عمدة الراوين في تاريخ تطاوين"، الجزء العاشر، منشورات جمعية تطاون أسمير، سلسلة تراث: 6.

السعود، عبد العزيز. (1996)، " تطوان في أواخر القرن التاسع عشر: مساهمة في دراسة المجتمع المغربي"، منشورات جمعية تطاون أسمير، سلسلة دراسات، العدد الثاني، مطبعة الهداية، تطوان المغرب.

[3] اعتبارا لكون المشاريع السكنية التي تم إنجازها بالمدينة (من القطاعين الخاص والعام) كانت موجهة أساسا للفئات الميسورة وذات الدخل القار؛ فإن أسرا كثيرة متواضعة وفقيرة من ساكنة تطوان لمتستطع الاستفادة من هذه المشاريع. وفي ظل التراجع المسجل في وظيفة الاستقبال للمدينة العتيقة (نظرا لتكدسها، وتدهور جودة السكن بها)، فإن أحياء التعمير الذاتي شكلت حلا لأزمة السكن، بإرادة وبمباركة من طرف المصالح المختصة وفي خرق واضح لقوانين التعمير والتجزئة والبناء.

السكيرج، عبد السلام. (2005)، "نزهة الإخوان في أخبار تطوان"، الطبعة الأولى (تقديم وتحقيق احنانة (يوسف)، مطبعة الخليج العربي، تطوان-المغرب.

ميج، جون لوي، وآخرون. (2002)، "تطوان الحاضرة الأندلسية المغربية"، الطبعة الأولى، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة آلطوبريس، تطوان – المغرب.

الشيخي، نور الدين. (2005)، "دراسة جغرافية للمجموعة الحضرية التطوانية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص: الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط، المغرب.

الزروالي، بلال. (2018-2019)، "مركزا مدينة تطوان ("العصري" و "العتيق"): الديناميات ومعضلة الإعداد والتدبير "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

السعود، عبد العزيز. (2007)، " تطوان في القرن الثامن عشر: السلطة*المجتمع-الدين"، أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان، المغرب.

أزكاغ، عبد اللطيف. (2011)، "الضغط السكاني وأثره على التحول العمراني والمعماري بالمدينة العتيقة لتطوان"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، العدد 16، صفحات 217 – 258.

بنونة، عبد الحق. (2000)،"حول مكانة مراكش العتيقة داخل النظام الحضري الحالي لمراكش"، مجلة المصباحية، العدد الرابع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، صفحات 113-135.

بنونة، عبد الحق. (2003)،"التراجع الديمغرافي بالمدن العتيقة، مراكش نموذجا"، ضمن كتاب: "المدينة المغربية العتيقة: إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل" (تنسيق أقوضاض (محمد))، أشغال الملتقى الوطني السادس للباحثين في جغرافية المدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، صفحات 168-183.

الزروالي، بلال. أردة، إلياس. (2018)، "تجربة التعاون الدولي اللامركزي ورهان صناعة القرار التنموي بالجماعة الترابية لتطوان، حالة مشاريع التأهيل ورد الاعتبار لمركزا مدينة تطوان"، في "المدن الصغرى والمتوسطة والعلاقات الدولية"، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة التاسعة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أيام 27-28-29 أبريل 2018. صفحات 160-173.

الزروالي، بلال. زروق، حكيم. (2017)، "الجماعات الترابية بالمغرب: بين متطلبات التنمية الحضرية المندمجة وإكراهات التدبير: "الجماعة الحضرية لتطوان أنموذجا"، في: "مدينة صفرو.. مائة سنة من التنظيم البلدي، من نمط الوصاية الإدارية إلى التدبير التشاركي الحر"، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الثامنة والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أيام 4-5-6-7ماي2017. صفحات 115-134.

الزروالي، بلال. (2017)، "التدبير الجماعي ومعضلة التنمية الترابية بالجماعات الحضرية للريف الغربي: حالة الجماعة الحضرية لتطوان"، في "المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة"، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، الرباط صفحات 140-166.

الزروالي، بلال. (2019)، "تثمين التراث الحضري بالمدن المصنفة تراثا عالميا بالمغرب: حالة مدينة تطوان العتيقة (شمال المغرب)"، مجلة الإنسان والمجال والتنمية، العدد الأول –يناير 2019-، مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء، صفحات 245-269.

السعود، عبد العزيز. (2009)، "معطيات ديمغرافية واثنية عن تطوان في القرنين 18 و19"، في: "المجتمع التطواني والتطور العمراني والمعماري"، تنسيق أمحمد بن عبود، مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي، سلسلة أعمال الندوات 15 و16،"منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج العربي، تطوان المغرب.

الشيخي، نور الدين. (1994)، "التوافد السكاني والنمو الحضري بمدينة تطوان"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، العدد 7، صفحات 109-177.

المقدم، يوسف. (2007)، "تطور البيئة الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية لساكنة تطوان الكبرى" في عهد الاستقلال"، في: تطوان وثورة الملك والشعب: من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الأمنية، الرباط، صفحات 145-150.

EL ABDELLAOUI, (M). (1986), « La Médina et son évolution récent. Etude de géographie urbaine ». Th. Doct. Troisième Cycle. U.E.R. Aménag. Géogr. Informat., Univ. Francios Rabelais, Tours, France.

TAAOUMI,) M). (2008), « Médinas du Maroc : entre un dépeuplement qui s'accélère et une gentrification marginale, in : Les cahiers du plan, n 20 septembre – octobre 2008, publication Haut-Commissariat du Plan, imprimerie El Maarif, pp : 4-10.

FARZANE, A. (2008), « Dépeuplement des anciennes médinas marocaines : rôle crucial du déficit migratoire », in : Les cahiers du plan, n 20 septembre – octobre 2008, publication Haut-Commissariat du Plan, imprimerie El Maarif, pp : 55-59.

BRATHWAITE, (J). (1731), « Histoire des révolutions de l'empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Muley Ismael », Amsterdam.

Direction de la statistique. (Octobre 1999), « Les cahiers de la direction de la statistique », N 5, Rabat.

Réseau Marocain des Anciennes Médinas. (2015), « Réseau Marocain des Anciennes Médinas : État des lieux des médinas des villes membres », Pub. Coopération Municipale – CoMun Gouvernance locale et participative au Maghreb, Imp. Napalm.

HAUT COMMISSARAIT AU PLAN. (2008), « Médinas au Maroc », les cahiers du planN 20, Pub. Haut-Commissariat au Plan, Ed. Centre National de Documentation, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, Maroc.

Direction de l'Urbanisme et de l'Aménagement du Territoire. (1984). Direction de l'Urbanisme et de l'Architecture, Division de la Planification Urbaine, D.P.H.A.T. de Tétouan « S.D.A.U.T. Rapport final, volume I : Synthèse des études générales et sectorielles ».

Royaume du Maroc, Ministère de Délégué auprès du Premier Ministre. Charger de l'Habitat et de l'Urbanisme, Direction de l'Architecture, juin (2005), "Etude Architecturale et Plan d'Aménagement et de Sauvegarde de la Médina de Tétouan : Rapport d'Analyse et de Diagnostic ".

Royaume du Maroc. (2007). Premier Ministre, Ministre Délègue Charge de l'Habitat et de l'Urbanisme, Agence Urbaine Tétouan, « Medina de Tétouan Etude Architecturale et Plan d'Aménagement : Rapport de synthèse intermédiaire ».

Royaume du Maroc. (2007). Premier Ministre, Ministre Délègue Charge de l'Habitat et de l'Urbanisme, Agence Urbaine Tétouan, « Medina de Tétouan Etude Architecturale et Plan d'Aménagement : Règlement de sauvegarde et d'aménagement ».

- Arabic references in English :

Dawud, M. (1959). History of Tetouan (Part 1). Al-Mahdiya Press, Tetouan.

Ar-Rami, K. (2005). Tetouan During the Eighteenth Century: History and Urbanism: Contribution to the Study of the Moroccan City, 1st ed. Al-Khalij Press.

Rzouk, M. (1989). The Andalusians and Their Migration to Morocco During the 16th and 17th Centuries, 1st ed. Afriqya Al-Sharq Al-Maghrib Press.

Ar-Ruhuni, A. A. (2001). Umudat Ar-Rawin in the History of Tetouan (Part 1), 2nd ed. Asmir Association Publications, Heritage Series: 6, Al-Khalij Al-Arabi Press.

Ar-Ruhuni, A. A. (2001). Umudat Ar-Rawin in the History of Tetouan (Part 2), 2nd ed. Asmir Association Publications, Heritage Series: 6, Al-Khalij Al-Arabi Press.

Ar-Ruhuni, A. A. (2012). Umudat Ar-Rawin in the History of Tetouan (Part 10). Asmir Association Publications, Heritage Series: 6. Al-Khalij Al-Arabi Press.

As-Saud, A. A. (1996). Tetouan in the Late Nineteenth Century: Contribution to the Study of Moroccan Society. Asmir Association Publications, Studies Series: 2, Al-Huda Press, Tetouan, Morocco.

As-Sikirj, A. S. (2005). A Journey of Brothers in the News of Tetouan, 1st ed. Al-Khalij Al-Arabi Press, Tetouan, Morocco.

Meij, J. L., et al. (2002). Tetouan: The Andalusian Moroccan City,1st ed. Asmir Association Publications, Al-Tobris Press, Tetouan, Morocco.

Ash-Shikhi, N. A. (2005). A Geographical Study of the Tetouan Urban Group, [Doctoral Thesis, Mohammed V University, Faculty of Arts and Humanities, Agdal Rabat, Morocco].

Azrouali, B. (2018-2019). Tetouan City Center ("Modern" and "Ancient"): Dynamics and the Problem of Preparation and Management, [Doctoral Thesis, Faculty of Arts and Humanities, Abdelmalek Essaadi University, Tetouan, Morocco].

As-Saud, A. A. (2007). Tetouan in the Eighteenth Century: Power-Society-Religion, [Doctoral Thesis in History, Faculty of Arts and Humanities, Abdelmalek Essaadi University, Tetouan, Morocco].

Azzagag, A. L. (2011). Population Pressure and its Impact on Urban and Architectural Transformation in the Old City of Tetouan. Journal of the Faculty of Arts and Humanities, Tetouan.

Bnouna, A. (2000). On the Position of Old Marrakech within the Current Urban System of Marrakech. Al-Musbahiyah Journal, Issue 4, Faculty of Arts and Humanities.

Bnouna, A. (2003). Demographic Decline in Old Cities: The Case of Marrakech. In M. Aqodad (Ed.), The Old Moroccan City: Present Problems and Future Challenges (pp. 168-183). Proceedings of the Sixth National Meeting of

Researchers in Urban Geography. Publications of the Faculty of Arts and Humanities, Marrakech.
Zrouali, B., & Arda, E. (2018). The Experience of International Decentralized Cooperation and the Challenge of Development Decision-making in the Territorial Community of Tetouan: Case of Rehabilitation Projects and Restoration of a Central City". In "Small and Medium Cities and International Relations", Proceedings of the Twenty-Ninth Cultural Meeting of Safi City, April 27-29, 2018 (pp. 160-173). Safi Cultural Meeting Publications.
Zrouali, B., & Zerouk, H. (2017). Territorial Communities in Morocco: Between the Requirements of Integrated Urban Development and the Constraints of Management: The Urban Community of Tetouan as a Model". In "Safrou City... One Hundred Years of Municipal Organization, From the Administrative Guardianship Model to Participatory Management" (pp. 115-134). Proceedings of the Twenty-Eighth Cultural Meeting of Safi City, May 4-7, 2017. Safi Cultural Meeting Publications.
Zrouali, B. (2017). Collective Management and the Dilemma of Territorial Development in Urban Communities of the Western Rif: The Case of the Urban Community of Tetouan. In "Territorial Issue and the Challenge of Sustainable Development", Legal Sciences Journal, No. 6 (pp. 140-166). Al-Amnia Printing Press, Rabat.
Zrouali, B. (2019). Valuation of Urban Heritage in Moroccan Cities Classified as World Heritage Sites: Case of the Old City of Tetouan (Northern Morocco). In "Human, Field and Development Journal", No. 1 - January 2019 (pp. 245-269). New Success Printing Press. Casablanca.
Saoud, A. (2009). Demographic and Ethnic Data on Tetouan in the 18th and 19th Centuries. In A. Ben Aboud (Ed.), "Tetouan Society and Urban and Architectural Development", Research Group in Moroccan and Andalusian History, Workshops Series 15 and 16. Publications of the Faculty of Arts and Humanities, Abdelmalek Essaadi University, Tetouan, First Edition. Arab Gulf Press, Tetouan, Morocco.
Chekhi, N. E. (1994). Population Influx and Urban Growth in the City of Tetouan. Journal of the Faculty of Arts and Humanities, Tetouan, No. 7, pp. 109-177.
Al-Muqaddam, Y. (2007). The Evolution of the Demographic and Socio-Economic Environment of the Population of Greater Tetouan in the Independence Era. In "Tetouan and the King and People's Revolution: From Minor Jihad to Major Jihad", Supreme Delegation of Veterans and Members of the Liberation Army. Al-Amnia Press, Rabat, pp. 145-150.